فعَالية التدابير المتخذة لتسيير أزمة فيروس كورونا المستجد الدول المغاربية أنموذجا.

The effectiveness of measures taken to conduct the crisis of the new Corona virus Maghreb countries are a model.

ثامـر عمراني
Thameur OMRANI
جامعة الجزائر 2 ابو القاسم سعد الله
University alger-2 abou el kacem saadallah

نعـاس قادري
Naas KADRI
جامعة الجزائــر 3
University Alger 3

أحمـد عمـراني
Ahmed OMRANI
جامعة زيان عاشور بالجلفة
University Ziane Achour- DJELFA

تاريخ الإرسال:2021/01/17 تاريخ القبول: 2021/04/02

ملخص:

تهدف هذه المقالة الى مناقشة آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات المغرب العربي مع التركيز على تقييم كفاءة التدابير التي تتبعها دول المغرب العربي لمجابهة آثار الجائحة، ونظرا لحداثة الجائحة وعدم التيقن بتبعاتها، فقد اعتمدت المقالة على سياسات المتوقع إتباعها عند حدوث أزمات اقتصادية مع الأخذ في عين الاعتبار طبيعة اختلاف هذه الأزمة عن مثيلاتها السابقة، سواء من حيث الأسباب أو النطاق أو العمق، أو طول الفترة الزمنية تعرضت المقالة الى ما تم إتباعه من سياسات و إجراءات لتقليل الأثر السلبي لهذا الفيروس على مختلف القطاعات، وتقييم فاعلية هذه السياسات و الإجراءات حتى الآن. كما تناولت المقالة السياسات والإجراءات المتوقع أن تبعها دول المغرب العربي في فترة ما بعد كورونا في المدى المتوسط والبعيد. وخلصت الدراسة الى أن دول المغرب العربي اتبعت سياسات سليمة حتى الآن، إلا أنه من المستحيل تقييم كفاءتها ومدى كفايتها لامتداد الأزمة وتعمقها، وأوصت المقالة بوجوب أن تعطي دول المغرب العربي أولوية أكبر للأمن الصحي نتيجة لعدم كفاءة الأنظمة المتبعة وضرورة الأخذ في الاعتبار التغييرات الجيوسياسية المتوقع حدوثها على مستوى العالم.

الكلمات المفتاحية:

فيروس كورونا، الإجراءات، تسيير الأزمة، الدول المغاربية.

Abstract:

This article aims at discussing the effects of the new Corona virus on the economies of the Arab Maghreb, with an emphasis on evaluating the efficiency of measures taken by this countries to confront the effects of the pandemic. The article relied on policies that are expected to be followed in the event of economic crises, taking into account the nature of the difference in this crisis from its previous ones. The article has been reviewed for the duration of the period of time, and the policies and procedures adopted to reduce the negative impact of various sectors, and to assess the effectiveness of these procedures. The article also dealt with the policies and procedures expected to be followed by the Maghreb countries in the post-Corona period in the medium and long term. The study concluded that the Arab Maghreb countries have followed sound policies, but it is impossible to evaluate their efficiency and deepen the crisis. The article recommended that the Maghreb countries should give greater priority to health security as a result of the inefficiency of the regulations in place and the need to take into account the geopolitical changes that are expected to occur worldwide.

key words: Coronavirus, procedures, crisis management, the Maghreb countries.

الكلمات المفتاحية

1. مقدّمــة:

أثر فيروس كورونا المستجد على اقتصاد العالم، فلا يوجد اقتصاد في العالم لم يتأثر بنتائج هذا الفيروس، وبالرغم من أن فيروس كورونا هو جائحة تتعلق بالمجال الصحي بشكل أساسي، فإن التبعات الاقتصادية للجائحة وآليات التعامل معها اكتسبت أهمية كبيرة على كل المستويات سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية، ومن ثمة يشبه البعض ما سببته هذه الجائحة بالصدمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم سنة 2008، وهي الأزمة المالية التي تعرض لها اقتصاد العالم من أزمة الكساد العالمي و المنطقة العربية ليست أفضل حالا من بقية دول العالم بل إن الأزمة طالتها بأثر مضاعف بسبب تزامنها مع انخفاض النفط العالمي لأقل مستوياته تاريخيا، وذلك لعدة أسباب على رأسها الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل تسارع الاحداث بشكل مخيف من حيث تزايد اعداد المصابين بالمرض في المغرب العربي وارتفاع نسب الوفيات، وتأخر دراسات اختيار نوع اللقاح للتعامل مع المرض، وفي ظل عدم وضوح الرؤية حول المدى الزمني للأزمة وتوقعات انتهائها وكيفية التعامل مع هذه الازمة، وتثار الشكوك حول مدى فاعلية ما اتبعته دول العالم، وبالتبعية الدول العربية من سياسات المطلوبة في الفترة القادمة من الخروج من الأزمة والتعامل الكفء مع تبعاتها الاقتصادية وبعد أن علا صوت (الصحة أولا) من جانب حكومات دول العالم المختلفة ومنها الدول العربية والمغاربية، حدث إغلاق جزئي أو شامل للأنشطة الاقتصادية بدأت تظهر أصوات الى عودة الأنشطة الاقتصادية لطبيعتها ولو تدريجيا، بسبب عدم القدرة على التنبؤ باستمرار غلق الاقتصاد لفترة زمنية محددة وهو ما يزيد من درجة عدم اليقين والآثار الاقتصادية السلبية وثانيا بسبب تأخر دراسات اختيار نوع اللقاح للتعامل مع المرض، وهو ما قد يعني ان المجتمعات ستتعايش معه شأنه شأن الأنفلونزا العادية وما شابهها من الأمراض وهو ما يستلزم عودة الحياة لطبيعتها مع إتباع الإجراءات الاحترازية اللازمة لتخفيف حدة العدوى وانتقال المرض.

وتهدف هذه المقالة الى وضع المغرب العربي والتدابير التي اتخذت بالفعل من جانب حكومات الدول المغاربية وتلك المتوقع اتباعها في المدى القصير بعد انتهاء الجائحة لخروج هذه الدول من حالة الكساد أو تلك السياسات المتوقع اتباعها على المدى البعيد.

2. جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول المغاربية مع تقدير آثاره:

تختلف جائحة كورونا لكونها أزمة اقتصادية (وليست صحية) عن مثيلاتها من الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي ونسرد فيما يلي بعض الاختلافات التي تجعلها من أصعب وأشد الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البشرية في العصر الحديث.

والأزمة لها آثار اقتصادية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، بعكس الأزمات السابقة التي كانت قصيرة الأجل. ومما يصعب التعامل معها أن الأمة مازالت في تطور مستمر

وغير معلوم وقت انتهائها وتبعاتها وطبيعية الحياة بعدها، وهو ما يشكل إشكالية كبيرة لدى الحكومات في تحديد حجم الموارد المالية المطلوبة لمواجهتها والمدى الزمني لإنفاذ هذه السياسات ومدى تأثيرها على احتواء الأزمة وآثارها.

والأزمة بالرغم من أنها أصابت الاقتصاد الحقيقي وليس المالي إلا أن تبعاتها سوف تطول الاقتصاد المالي بشكل أو آخر في موجة لاحقة، وهو ما يجب الحذر منه. فالقطاع المالي متمثلا بالأساس في البنوك المركزية والبنوك التجارية يقوم بمهمة توفير السيولة اللازمة للخروج من الأزمة، ولكن سرعان ما قد تنقلب الآية ويتعرض القطاع المالي ذاته لمشكلات بسبب عدم القدرة على تسديد الديون، ويصبح القطاع المالي هو الضحية وليس المنقذ، وهو الأمر الذي حذرت منه الهيئات الدولية [1].

وأخيرا فإن هذه الأزمة أزمة محلية وأزمة خارجية، بمعنى أن آثارها المحلية بافتراض أنها أصابت اقتصادا مغلقا لا يتعامل مع العالم الخارجي وخيمة للغاية ويضاف أنها خارجية ما يصعب التعامل معها حيث أنها أصابت كل اقتصاديات العالم سوار كانت كبيرة أو صغيرة، وسواء كانت غنية أو فقيرة. ويتطلب التعامل معها التنسيق والتعاون في السياسات والإجراءات اللازمة للخروج منها، وهو ما قد لا يكون متاحا في ضل هذه الأوقات العصيبة التي استلزمت أن ينكب كل اقتصاد على نفسه، ولا يلتف للعالم الخارجي. أو باختصار شديد الأزمة يمكن أن يطلق عليها أنها سوف تكون السبب الرئيسي في تغيير نمط الحياة [2] وسنواجه بواقع جديد بعدها.

ومن بين بعض سلبيات الجائحة تأثر النفط بسلب الذي سوف ينعكس على تحويلات العاملين بالخارج للارتباط الشديد بين الإثنين في المنطقة العربية التي بها أكبر دول مرسلة ومستقبلة للتحويلات في العالم أجمع، ويتوقع البنك الدولي أن يشهد العالم أجمع أكبر تراجع في تاريخه الحديث في حجم التحويلات في عام 2020 ومنطقة شمال إفريقية من المتوقع أن تشهد تراجعا بسبب انخفاض أسعار النفط، وحالة الكساد الاقتصادي[3] وأخيرا فإن تأثر قطاعات أخرى ذات أهمية بالغة في الدول المغاربية كالسياحة سوف يؤثر سلبا على العديد من الدول التي تمثل فيها السياحة موردا أساسيا للنقد الأجنبي ومصدرا أساسيا للعمالة كحال المغرب وتونس، حيث مثلت السياحة ما يقرب 4.5 % من الناتج المحلي الإجمالي و ووفرت العديد من الوظائف [4].

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد لإن تأثير الأزمة ممتد وسوف يطول قطاعات أخرى بشكل مباشر وغير مباشر سواء أكان ذلك مرتبطا بالتعامل مع العالم الخارجي كالملاحة الجوية والبحرية والنقل ولوجيستيات أو حتى مرتبطا بالاقتصاد الداخلي كالقطاع الترفيهي من مطاعم ومراكز التسوق ووفقا لما ظهر من آثار فعلية نجد أن أحدث تقارير صندوق النقد الدولي يوضح تدهور كثير من المتغيرات الاقتصادية، ما يؤكد أن الأزمة المتوقعة كبيرة للغاية [5] وقد أوضحت منظمة الإسكوا أنه من المتوقع بناء على انخفاض أسعار النفط ان تنخفض

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020 إلى المنطقة المغاربية [6]، وهناك أزمات كامنة تلوح في الأفق مثل أزمة الديون المتوقعة في العالم أجمع وكذلك في الدول المغاربية التي يعاني عدد منها بالفعل من وضع سيء فيما يتعلق بمؤشرات الديون [7].

الشكل رقم 1 يمثل: إيراد النفط كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية في الدول المنتجة للنفط (IMF, 2016)

الدولة	نسبة الإيرادات النفطية لإجمالي الإيرادات الحكومية
الجزائر	% 59.2
ليبيا	% 93.4

3. فعّالية التدابير الاقتصادية المتخذة حتى الآن:

ما قامت به الحكومات العربية حتى الآن من سياسات اقتصادية يمثل ما قامت به حكومات دول العالم المختلفة وهي باختصار شديد سياسات اقتصادية توسعية لانتشال القطاعات والفئات الأكثر تضررا من براثن الأزمة ومساعدتها على تقليل الخسائر الناجمة عن الأزمة. فنجد مثلا قيام البنوك المركزية بضخ سيولة إضافية وتقديم تسهيلات وتأجيل سداد القروض والمستحقات لفترات زمنية أطول كما نجد قيام وزارات بتقديم إعانات للأنشطة الاقتصادية والفئات الأكثر تضررا كقطاع النقل والصحة وتقديم إعفاءات ضريبية وتقوية شبكة الضمان الاجتماعي وتدخلها كضامن في كثير من الأوقات.

ويختلف مقدار ما يتم تقديمه من سياسات وإجراءات بحسب الظروف الاقتصادية لكل دولة ومدى قدراتها المالية التي يمكن ان تتدخل بها وبحسب ما ترتئيه السلطات في كل بلد من حجم الخسائر المتوقعة، وما يمكن تقديمه من مساعدات بآليات مختلفة. فعلى سبيل المثال قامت حكومة المغرب وتونس والجزائر بتقديم ضمانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كذلك تقديم دعم مادي مباشر للأسر الفقيرة والعمالة غير المنتظمة والأسر المتضررة، لكونها كانت تعمل في قطاعات تضررت بشدة كالسياحة. وقامت حكومات بعض الدول مثل الجزائر والمغرب بتأخير سداد بعض الضرائب أو إسقاطها عن فترات زمانية محددة. بالإضافة إلى إجراءات إضافية لتوفير السيولة النقدية في دول العربية ومن الصعب تقييم فاعلية السياسات التي اتخذتها دول المغرب العربي حتى الآن وذلك لعدة أسباب، منها:

أولا : أن الأزمة لم تنتهي بعد، فإن ما تم الإعلان عنه من خطط حكومية لمواجهة الجائحة قد يكون غير كافي لأن الأزمة ممتدة وكل يوم تحصد خسائر جديدة.

ثانيا : أن التوقيتات صرف هذه المساعدات أمر له أهمية قصوى، ومن ثم فإن مجدر الإعلان عن تقديم حزم مساعدات غير كاف فالعبرة الحقيقية بالتنفيذ السريع في الوقت المناسب.

ثالثا : أن امتداد الأزمة سيولد آثارا غير مباشرة، وسيؤثر على قطاعات أخرى ليس بالضرورة أن تكون تأثرت بشدة في الدورة الاولى، وبالتالي فإن الأمر قد يتطلب

عد الاكتفاء بما تم إعلانه من حزم للمساعدات وقد يتطلب الإعلان عن حزم مساعدة إضافية.

ولذا لجأت بعض الدول المغرب العربي إلى صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات طارئة، وقد اختلف شكل وحجم حزم المساعدة التمويلية المطلوبة من قبل صندوق النقد بحسب رغبة الدول ذاتها، ووفقا لوضعها، وقد حصلت بالفعل المغرب وتونس على موافقات بحزم تمويلية مختلفة خلال شهري مارس وأفريل [8] ويوجد دول أخرى من المتوقع أن تتقدم في الأجل القريب. وحقيقة الأمر أن اللجوء لصندوق النقد الدولي في مثل هذه الظروف أمر قد تكون الدول مضطرة إليه، ولا يوجد بديل آخر. فعلى عكس الحال دائما حينما تضطر الدول للجوء لصندوق النقد ويقابل هذا التصرف بمجموعتين من المؤيدين والمعارضين. فإن الأمر في هذه الحالة مختلف لانعدام فرص الحصول على تمويل إضافي في ظل الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية الراهنة وارتفاع تكلفة التمويل إن وجد، ومن ثم يصبح النقد الدولي الملاذ الأخير والأوحد في مثل هذه الظروف العصيبة. وبالتالي فتقييم الأمور الآن هو أمر غير منطقي في ظل تسارع وتيرة الأحداث واستمرار الأزمة وزيادة عمقها.

ولعل ما يعاب على ما تم اتباعه من سياسات هو عد ربطها بالبعد الاجتماعي. فبالرغم من عدم تأخر الحكومات العربية في تقديم يد العون لمنشآتها الاقتصادية في القطاع الخاص للتمكن من تجوز الأزمة فإن الحكومات العربية لم تربط أي شكل من أشكال المساعدة المقدمة بضرورة الحفاظ على العمالة وعدم تسريحها أو تقليل رواتبها. وهو أمر يجب إعادة النظر بشأنه، إذ أنه في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية فإن أول ما تفكر فيه المنشآت الاقتصادية هو تقليل التكلفة المتغيرة لديها، ومن ثم فإن أسرع وأسهل قرار هو التخلص من العمالة، وبالتالي يجب على الحكومات المغرب العربي منع أو تقليل هذا الأمر بربط المساعدات المقدمة لهذه المنشآت بضرورة عدم تسريح العمالة.

والمرحلة الحالية التي تعيشها دول المغرب العربي لا يجب تصنيفها على أنها الأهم في سلسلة المراحل المستقبلية، ذلك لأن الهدف الأساسي منها هو مجرد تخفيف آلام الاقتصاد، وما يتعرض له من هزات عنيفة، ولكن ليس الغرض هو إصلاح أو اتباع سياسات محددة للخروج من الأزمة. والخطر في هذه المرحلة يكمن في بعدين أساسيين:

البعد الأول: يكمن في عدم القدرة على تحديد ماهية حجم السياسات المطلوبة والتكلفة التمويلية المصاحبة لها، ومن ثم فتقييم التدخلات وأثرها هو أمر شبه مستحيل قياسه، وذلك لامتداد الأزمة.

البعد الثاني: يكمن في البعد السياسي لهذه الإجراءات، فتسارع الحكومات لتقديم يد العون يثير حالة من التسابق بين الحكومات لإرضاء الشعب. ولكنه يأتي على حساب توازنات الاقتصاد الكلي التي لا يلتفت إليها متخذو القرار في هذا الوقت.

4. الإجراءات الواجب إتباعها بعد الانتهاء من الأزمة:

بعد الانتهاء من الأزمة الطارئة واستقرار الأوضاع الاقتصادية سوف تضطر الحكومات في دول العالم أجمع، وفي الدول العربية والمغاربية خاصة في إتباع حزمة جديدة من السياسات التي تهدف الى تنشيط الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وعادة ما تأخذ شكل هذه السياسات نفس شكل السياسات السابقة من حيث كونها توسعية وتهدف لتقديم إعانات مالية مباشرة وغير مباشرة للأسر والطبقات الهشة، ولكن تختلف سمات هذه السياسات عن تلك السابق إتباعها في المرحلة السابقة كما يلي:

أولاً: من المتوقع أن تكون السياسات في هذه المرحلة أكثر تحديدا في ضوء تكشُف الوضع الاقتصادي لكل قطاع على حدى ومعرفة مدى وحجم الضرر الذي تعرض له كل قطاع واحتمالية الاستمرار في المستقبل.

ثانياً: من المتوقع أن تكون السياسات في هذه المرحلة أكثر رشادة في ظل معرفة الأوضاع لكل حكومة ولمعرفة توجه متغيرات وتوازنات الاقتصاد الكلي بعد انتهاء المرحلة الأولى التي لم تكن فيها توازنات الاقتصاد الكلي الهم الأكبر للسلطات.

ثالثاً: من المتوقع أن تكون السياسات المتبعة في هذه المرحلة أكثر حرصا من مثيلاتها في المرحلة السابقة لرغبة السلطات في الحفاظ على التوازنات.

ولكن قدرة الدول العربية على الاستمرار في السياسات التوسعية مرهونة بالأساس بقدرات الحكومات، وبالتالي فالأمر قد يختلف من دولة الى أخرى حسب المقدرة المالية وقد تضطر الحكومات الى إتباع سياسات انكماشية وتقييدية في مجالات أخرى لتوفير موارد مالية للصرف على تبعات الأزمة ومن المتوقع أن تلجئ الكثير من الدول المغاربية للبنك الدولي والبنوك والصناديق الإقليمية (كالبنك الإفريقي للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) في هذه الفترة وليس صندوق النقد الدولي الذي له الدور المهم في المرحلة الأولى، ومن ثم تحديد قدرة الدول المغاربية على تحمل تكاليف الخروج من الأزمة.

وفي هذه الفترة سوف تكون بيانات البطالة والتوازنات الخارجية قد تجلت بصورة أوضح مما سيمكن الحكومات من بناء سياساتها بشكل أوضح اخذين في الحسبان تكلفة السياسات التي سوف يتم إتباعها وتأثيراتها المختلفة على تخفيض معدلات البطالة والاهتمام بالفئات الهشة.

ومن المتوقع في هذه الفترة استمرار فترة الركود الاقتصادي واحتمالية تعمقه، حيث أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من المتوقع أن تستمر خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن نيته لفرض رسوم جمركية إضافية على الصين بسبب معالجتها السيئة لأزمة كورونا [9]. بالإضافة الى التوقعات بشأن احتمالية تباطؤ الاقتصاد العالمي، بصرف النظر عن كورونا وهذا يعني أن هذه السياسات التوسعية ستصبح أمرا حتميا، ولكن يجب العمل على تنسيق هذه

السياسات لضمان فاعليتها على المستويين الدولي والإقليمي.

ما سيؤثر بالسلب على صادرات الدول المغاربية غير النفطية والغير الغذائية ومن ثم فإنه من التدابير الواجب اتخاذها في هذا الشأن أن تعمل على تنشيط اقتصادها المحلي بالأساس.

وقد تمثل هذه الظروف فرصة حقيقية للدول المغاربية لتعمل على تعميق التكامل الإقليمي بينها وخاصة أن حالة الركود العالمي سوف تدفع الدول المغاربية لإعادة توجيه صادراتها من الغرب الى الشرق.

كذلك يجب أن تعمل الحكومات المغاربية في هذه الفترة على تعظيم دور الزراعة والأمن الغذائي، وذلك أنه كان من المتوقع أن تصاحب أزمة كورونا أزمة غذاء لولا انخفاض أسعار النفط ولكن دق ناقوس الخطر الذي تحتم أن تفكر الدول المغاربية بشأن هذه القضية وتعمل بأكبر قدر من السياسات والإجراءات في هذه المرحلة من خلال زيادة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية الأساسية والعمل على إتمام تعاقدات للستة أشهر القادمة للتقليل احتمالات الأزمات الداخلية وتبعاتها الأمنية والسياسية والاجتماعية.

وأخيرا قد يكون من الأفضل ان تبدأ الدول المغاربية بوضع استراتيجية متكاملة للتعامل مع القطاع الخدماتي، وذلك لأنه من أكثر القطاعات التي تعرضت للصدمة، وهو أكبر مستوعب للعمالة في الدول المغاربية، ومن ثم فبناء رؤية موحدة إتجاه قطاع الخدمات قد يكون مطلوبا في هذه المرحلة.

5. الإجراءات على المدى البعيد:

والمقصود بالسياسات على المدى البعيد تلك السياسات و الإجراءات بعيدة المدى التي سوف تتبعها الدول المغاربية من جراء أزمة كورونا، فمن المتوقع أن تقوم الدول المغاربية شأنها شأن بقية دول العالم اجمع بمراجعة أولوياتها فيما يتعلق بالسياسات الصحية والاجتماعية بشكل عام خاصة في ظل تأخر الدول المغاربية عالميا في مؤشر الأمن الصحي العالمي واحتلالها لمراتب متدنية في الترتيب العالمي سواء أكان المؤشر العام أو ذلك المتعلق بالقدرة على استكشاف ورصد الاوبئة والجوائح أو التعامل معها أو كفاية النظام الصحي بشكل عام كما هو موضح في الجدول :

الشكل رقم 02 يمثل: ترتيب الدول العربية من إجمالي 195 دولة في مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2019[10].

الدولة	المؤشر العام	المؤشر الخاص برصد الأوبئة والجوائح
المغرب	68	53
تونس	122	136
موريتانيا	157	100
ليبيا	168	111
الجزائر	173	174

(John Hopkins Bloomberg School of Public Health in collaboration whith Economic Intelligence Unit, 2019).

وبطبيعة الحال فمن المنتظر أن يتم تخصيص موارد مالية أكبر للرعاية الصحية والاجتماعية عما كان الحال عليه قبل الأزمة الراهنة، وهو ما قد يتطلب تغييرا في التشريعات اللازمة لإقرار هذا الأمر وإقرار نظم متكاملة للأنظمة الصحية. بجانب ذلك فإن إعانات البطالة وبقية أدوات الحماية الاجتماعية من تحويلات للأسر والفئات الفقيرة والمهمشة سوف تمثل جزءا أساسيا من ثقافة الدول. وفي هذا الإطار لن يصبح الأمر مجرد مجهودات من قبل الجمعيات الأهلية، بل سيصبح دورا أساسيا للدولة، وهو ما سيتطلب تغيير شكل التعاون بين الحكومات والجمعيات الأهلية وتغيير دور المسؤولية الاجتماعية للشركات ورجال الأعمال.

التغيير الهيكلي الآخر المتوقع هو تغيير نموذج العمل، فأزمة كورونا غيرت أنماط العمل والإنتاج من جانب، وغيرت أيضا من أنماط التواصل، وذلك يستدعي أن تقوم الحكومات بتغيير نمط التفكير والإدارة، فأزمة كورونا أوضحت مزايا وعيوب نموذج العمل عن بعد كما أنها خلقت أنماطا جديدة من التواصل التي تعتمد بالأساس على تكنولوجيا المعلومات. و هذا التغيير لابد أن يصاحبه تغييرات إجرائية وتشريعية لتتواكب مع بزوغ نموذج جديد للعمل وأنماط التواصل الجديدة.

وتزامن أزمة النفط مع أزمة الكورونا وتعطيلها للاقتصاد السياحي أوضح ضرورة التقليل من الاعتماد على النفط بشكل أكبر، وفي هذا الإطار تظهر ضرورة تغيير السياسة الاستثمارية في ما بعد كورونا وتغيير أنماط الاستهلاك ولعل الميزة الوحيدة لتزامن أزمة انخفاض أسعار النفط مع أزمة كورونا هو أنها منعت أو قللت احتمالية حدوث أزمة غذاء للدول المغاربية التي جميعها مستورد للغذاء، وتستورد ما يقارب 65 % من احتياجاتها من القمح خارج المنطقة، وقد تسببت أزمة كورونا كما سبق أن أوضحنا سالفا في انتشار معدلات البطالة و الفقر بشكل غير مسبوق مما يعرض ملايين الأشخاص الى نقص الغذاء[11]، وهذا الأمر يتطلب أن تقوم الدول المغاربية بإعادة النظر في سياساتها الزراعية وتلك المتعلقة بالأمن الغذائي استكمالا لما بدأته بالمرحلة السابقة، حتى لا تقع في براثين أزمة أخرى تزداد احتمالية وقوعها مع تعافي أسعار النفط ومع توقعات بزيادة إجراءات التجارة في كل دول العالم في الفترة القادمة والتقليل من تصديرها للسلع الغذائية.

وأخيرا لابد من قيام الدول المغاربية بإنشاء صناديق طوارئ مختلفة ما يساعد على تقليل أثر أي صدمات مستقبلية على القطاعات التي سيتم إنشاء صناديق طوارئ خاصة بها، ويقلل العبء على كاهل الحكومة في القيان بتقديم مساعدات مالية لهذه القطاعات حال حدوث أزمة مستقبلية.

6. الخاتمــة:

إن أزمة كورونا بالرغم من أنها أزمة صحية يمكن تصنيفها أيضا على أنها من أسوء الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدول المغاربية في تاريخها وأن آثارها الوخيمة ستظهر في المدى القصير والمتوسط والبعيد.

خلصت المقالة أن السياسات اللازمة لإخراج الدول المغاربية من كبوتها الاقتصادية. وقد أبلت الدول المغاربية بلاءا حسنا حتى الآن في المراحل الأولى بإتباعها سياسات توسعية لكبح الآثار السلبية للأزمة لكون أن هذه الأزمة مستمرة وتزداد عمقا ولا يوجد مدى زمني واضح للخروج منها، كما أن الدول المغاربية تتفاوت تفاوتا شديدا في القدرات المالية وحجم حزم المساعدات المقدمة. ولحين انتهاء الأزمة قد يتطلب الأمر القيام بسياسات جديدة أو زيادة حجم المساعدات المقدمة وذلك لعمق الأزمة وطولها ومدى تأثر فئات وأنشطة والمقدرة المالية للحكومات.

وأوضحت التدابير أنه بعد انتهاء الأزمة سيتطلب الأمر التدخل بسياسات مختلفة للخروج من مرحلة الركود التي ستطول العالم أجمع، ومن خصائص هذه المرحلة أن أزمة أسعار النفط ستظهر آثارها بشدة في هذه المرحلة وكذلك الركود السياحي، لعل الأمر سيتطلب حتما تعاون بين الدول وتنسيق الجهود بإتباع السياسات الاقتصادية لضمان الفعالية.

وكشفت أزمة كورونا الوضع المتواضع لبعض السياسات المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والصحية في الدول المغاربية، وأوضحت الأزمة ضرورة إعادة النظر في الأولويات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وضرورة تخصيص قدر أكبر من التمويل لهذه الأولويات، كما كشفت الأزمة عن ضعف التعاون الإقليمي على المستوى المغاربي والعربي كذلك الدولي لمجابهة الجائحة وتبعاتها الصحية والاقتصادية على الاقل في المرحلة الاولى، ولعل ذلك يدفع الدول الى إعادة النظر في آليات التعاون الإقليمي والدولي بشكل أفضل، وهذا أمر على قدر كبير من الأهمية للخروج من حالة الركود الشديد التي سيمر بها العالم والدول العربية في الفترة المقبلة ودقت أزمة الكورونا ناقوس الخطر فيما يتعلق بالقطاع الغير الرسمي والعمالة الغير منتظمة التي قد تكون مشكلة هائلة في بعض الدول المغاربية مثل المغرب وتونس، ومن ثم فإن السياسات اللازمة لإدراج هذه العمالة تحت مظلة الحماية الاجتماعية الرسمية أصبح أمرا حتميا وملحا لتفادي التبعات السياسية والأمنية السيئة التي يمكن أن تحدث إذا ما استمر الوضع كما هو عليه.

وبما أن العالم أجمع في مرحلة تغيير جوهري في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية [12] فمن المتوقع أن تتغير خريطة العالم الاقتصادية بعد انتهاء الأزمة، ومن المتوقع أيضا أن يزداد ثقل الشرق وتقل الهيمنة الغربية، وبالتالي فإن الدول المغاربية عليها الاستعداد لهذا الوضع الجديد واعادة ترتيب علاقتها الاقتصادية والتجارية بناءا على هذه التغيرات.

7. قائمة المصادر والمراجع:

1. ESCWA.(2020b).“The Impact of COVID19 on Arab Economies: Trade and Foreign Direct Investment”. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/-00153-20 en_impact-COVID-19-trade-investment.pdf.
2. ESCWA.(2020a). “Regional Emergency Response to Mitigate the Impact of COVID19-”. https://www.unescwa.org/oes-speeches/regional-emergency-re-sponse-mitigate-impact-COVID19-.
3. Ghoneim, A. F. (2020b). “Exploring the Potential Impact of COVID19- on Trade in the Arab Region”. UNDP Arab Developmental Portal.
4. Ghoneim, A. F. (2020a). “How COVID19- could Shape a New World Order”. Economic Research Forum Policy Portal.
5. IMF, International Monetary Fund. (2016). “Economic Diversification in Oil exporting Arab Countries”. An- nual Meeting of Arab ministers of Finance. https://www.imf.org/external/np/pp/eng/042916/2016.pdf
6. IMF, International Monetary Fund. (2020b). World Economic Outlook Database.
7. John Hopkins Bloomberg School of Public Health in collaboration with Economic Intelligence Unit. (2019). Global Health Security Index.
8. United Nations. (2020).“Debt and COVID19-: A Global Response in Solidarity”. https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_debt_relief_ and_covid_april_2020.pdf
9. World Bank. (2013). “Tourism in the Arab World can mean more than Sun, Sand, and Beaches”
10. World Bank(2020a). “How Transparency Can Help the Middle East and North Africa”. MENA Economic Update, The World Bank Group. https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena- economic-update-april-2020-how-transparency-can- help-the-middle-east-and-north-africa.
11. World Bank. (2020b). “World Bank predicts sharpest decline in remittances in recent history”.https://www.worldbank.org/en/news/press-release/22/04/2020/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittanc- es-in-recent-history.

8. الهوامـــــــش:

1 World Bank, 2020a
2 Ghoneim, A. F, 2020a
3 World Bank, 2020b
4 World Bank, 2013;Ghoneim,A.F, 2020b
5 IMF, 2020b
6 ESCWA, 2020b
7 UN, 2020
8 IMF, 2020b
9 EIU, 2020
10 John Hopkins Bloomberg School of Public Health in collaboration whith Economic Intelligence Unit, 2019
11 ESCWA, 2020
12 EIU, 2020